



التاريخ: ٢٥/٦/٢١٢

الرقم الإشاري: ٤٨٩، ٣ كـ٦

**مذكرة احتجاج بخصوص عمل لجنة التحقيق المنبثقة
عن مجلس حقوق الإنسان في دورته الثامنة والعشرين
للتحقيق في الانتهاكات الحقوقية في ليبيا بداية من 2014 م
و التي مارست عملها بجمهورية تونس**

السيد / الأمين العام للأمم المتحدة
السيد / رئيس مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة
السادة / مجلس حقوق الإنسان بالأمم المتحدة
السيد / المفوض السامي لحقوق الإنسان بالأمم المتحدة
السيد / رئيس فريق الأمم المتحدة للدعم في ليبيا
السيد / رئيس مجلس حقوق الإنسان بالاتحاد الأوروبي



بعد التحية

من خلال متابعة وزارة العدل بحكومة الإنقاذ الوطني لعمل لجنة التحقيق التابعة لمجلس حقوق الإنسان والتي تم تشكيلها بناءً على التوصيات الصادرة في الدورة الثامنة والعشرين لمجلس حقوق الإنسان والتي أسدل إليها التحقيق في الانتهاكات الحاصلة في ليبيا منذ بداية 2014 م ، وحيث أن الوزارة قد تواصلت في وقت سابق مع اللجنة المشار إليها خلال البريد الإلكتروني (الإيميل) لطمئنتها وإبداء الرغبة في التواصل معها وتأمين الخدمات من قبل الوزارة التي من شأنها تسهيل عملها ومساعدتها في نجاحها في هذه المهمة بالطريقة المناسبة التي تحدها اللجنة دون التدخل في عملها من قبل الوزارة ، إلا



التاريخ : / / الرقم الإشاري :

أن هذه الاختير لم تجد ردأ من اللجنة على مراسلتها تلك وكان موقفها سلبياً إزاء التعامل مع وزارة العدل ، فضلاً عن هذا الإشارة إلى ما تقدمت به العديد من منظمات المجتمع المدني من تقارير إلى وزارة العدل بخصوص عمل اللجنة والآليات التي اتبعتها وعدم حيادتها وعدم اتخاذها السبل الضرورية للكشف عن الحقائق بغية وصولها إلى أهدافها ، وقد كشفت هذه المنظمات العديد من المأخذ على عمل اللجنة التي تواجدت بجمهورية تونس والتي قد قامت بأعمالها وفق آليات غير مجده وغير فعالة وذلك على التفصيل الآتي :-

1- من أسباب قصور عمل اللجنة عدم تواصلها مع حكومة الإنقاذ الوطني ومدى جسور التعاون معها وضعف تواصلها مع العديد من منظمات المجتمع المدني العاملة في مجال حقوق الإنسان والتي لديها الكثير من الملفات والوثائق التي تشكل رافداً مهماً وعاملًا مساعدًا لوصول اللجنة إلى مبتغاها .

2- على الرغم من تمديد أعمال اللجنة بناء على ما قدم لمجلس حقوق الإنسان تمهيداً لكتاب المذكرة احتجاج ، فقد كان هذا الوقت غير كافي لرصد وتحقيق وقيد الشكاوى المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان ، فإننا نرى أن هذا الوقت غير كاف لرصد وتحقيق وقيد الشكاوى المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان .

3- ملاحظة عدم جدية عمل اللجنة ويتجلى ذلك بتواجدها في أراضي الجمهورية التونسية ومطالبتها إحالة الملفات والشهود والوثائق إليها هناك اعطاء لدى الكافية بأن اللجنة لن تتوصل إلى نتائج حقيقة وملموسة لوضع حقوق الإنسان في ليبيا والانتهاكات المعنية اللجنة برصدتها ، وكان الأجدى والمنطقي أن تتوارد



التاريخ : / /

الرقم الإشاري :

اللجنة على التراب الليبي في مدن الشرق والغرب والجنوب للتواصل المباشر مع الضحايا ورصد الدمار الذي خلفه بعض الأفعال التي تُعد انتهاكاً ل القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني على وجه الخصوص وتشكل جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب بصورة واضحة .

4- إن الآليات التي وضعتها اللجنة للتواصل مع الضحايا والشهداء من خلال اعتمادها على الشبكة العنكبوتية "الانترنت" ليست هي الطريق الصحيح الواجب اتباعه للوقوف على الحقائق ذلك أن هذه الوسائل تتف حائل دون الوصول إلى حقيقة الكثير من الانتهاكات ، حيث أن معظم الضحايا لا يجيدون استخدام هذه الوسائل التقنية وأيضاً صعوبة وجود من يقوم بإرشادهم لكيفية استخدامها ، وأن عديد الضحايا ليست لديهم الثقة الكاملة في التعامل مع مثل هذه الوسائل  لحساسية ملفات الانتهاكات وارتباطها بالسرية وخوفاً من تسريبها كانتهاكات الجنسي وأن تكون سبباً لأعمال غير قانونية حيالهم ، فكان لزاماً على اللجنة  تواصل بشكل مباشر مع الضحايا والشهداء فوق التراب الليبي وفي أماكن حدوث هذه الانتهاكات .

5- لم تسمم اللجنة في وصول بعض الضحايا والشهداء إلى مقرها في تونس من سفر وإقامـة وغيرها وإصرارها على أن يكون كل ذلك على حساب أولئك الأشخاص ، في الوقت الذي قامت فيها بتسهيل وتحمل تكاليف سفر وإقامة بعض الضحايا والشهداء لملفات تم اختيارها بانتقائية غير موضوعية في إطار تركيزها الممنهج لملفات دون أخرى ، حيث امتنعت عن التواصل مع بعض الشهداء والضحايا وفتحت أبوابها للبعض دون الآخر ، مما أفقدها الحيدة والنزاهة والشفافية ، وهو



التاريخ : / /

الرقم الإشاري :

خروج عن الأساس الذي وجدت اللجنة من أجله بناء على التوصيات الصادرة في الدورة الثامنة والعشرين لمجلس حقوق الإنسان في الفترتين العامتين 18 ، 19 بتاريخ 25 مارس 2015 م .

6- إن طلب انتقال الضحايا والشهود إلى مقر اللجنة بتونس وهم كثُر بالرغم من وجود الاشكاليات الأمنية وعدم قيام اللجنة بالتواجد في ليبيا رغم التطمئنات الأمنية من الجهات المعنية والمسؤولة في ليبيا يضع عمل اللجنة محل شك وريبة لعدم اكتراثها بسلامة الضحايا والشهود ، علماً بأن العديد من الشهود والضحايا لم يتواصلوا مع اللجنة لخوفهم من أن يكونوا مستهدفين من جهات تعمل على عدم وصول إفاداتهم وشهادتهم إلى اللجنة أمام عدم وجود جهة مسؤولة على تأمين حياتهم وحمايتهم من أي خطر يهددهم مما يضم أعمال اللجنة بالقصور ، علماً بأن العديد المؤسسات الحقوقية قد حضرت إلى ليبيا وأجرت تحقيقاتها فوق التراب الليبي خلال ذات المدة كمنظمة هيومن رايتس ووتش ، فضلاً عن حضور العديد من الشخصيات الممثلة للأمم المتحدة للتراب الليبي كأمينها العام ورئيس بعثة إدارة العدل في ليبيا ، وهو ما يدل على عدم صحة ما تدعيه اللجنة من أن الأوضاع الأمنية السيئة كانت عائقاً يحول دون تواجدها على التراب الليبي .

7- إن حكومة الإنقاذ الوطني وفي إطار الشفافية وبهدف الوصول إلى رصد انتهاكات حقوق الإنسان ووقفها وكشف كل الأشخاص والجماعات الذين يقومون بها كائناً من كان ، وفي إطار التزامها بالمواثيق الدولية لحقوق الإنسان ومشاركتها بفاعلية مع مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة - وخدمة لدولة ليبيا وإرساء لدولة القانون والعدل ، كانت تأمل التعاون مع اللجنة وخلق كافة السبل التي تمكن

دولة ليبيا
حكومة الإنقاذ الوطني
وزاراة العدل



التاريخ : / /

الرقم الإشاري :

اللجنة من أداء عملها على الوجه الصحيح ، إلا أن اللجنة لم تكثرت بكل ذلك وهو ما سيجعل تقريرها الذي سيقدم إلى مجلس الأمن مشوباً بالقصور .

مقطفي إبراهيم القلبي
وزير العدل بحكومة الإنقاذ الوطني



المبد / رئيس المكتب الوزاري العام
المبد / رئيس اللجنة التشريعية وحقوق الإنسان بالوزاري العام
المبد / رئيس حكومة الإنقاذ الوطني
المبد / وزير الخارجية بحكومة الإنقاذ الوطني
المبد / وزير الداخلية بحكومة الإنقاذ الوطني
المبد / وزير الدفاع بحكومة الإنقاذ الوطني
المبد / رئيس الهيئة العامة للثقافة بحكومة الإنقاذ الوطني
المبد / رئيس جهاز المخابرات الليبية
المبد / رئيس جهاز المباحثات العام
المبد / رئيس المجلس الوطني للجربات العامة وحقوق الإنسان
المبد / لجنة التحقيق في الانتهاكات الحقوقية في ليبيا بدأبريل
من 2014 م والتابعة لمجلس حقوق الإنسان بالأمم المتحدة
محمد أ. نوري ق. موسى